

تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية

أ.د. عبد الله علي آل مزهر عسيري

أفراح بنت جود الله السلمي

Aa0961@gmail.com

Afrah.sulami@hotmail.com

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

جامعة جدة - جدة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث قام الباحثان بعمل دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٥٥) شركة مساهمة مدرجة بسوق الأسهم السعودية، وتم جمع البيانات اللازمة من التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات. وقد طبقت هذه الدراسة على مرحلتين، إذ شملت المرحلة الأولى قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح قبل صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية وبعد صدورها؛ وذلك لقياس تأثيرها، ومدى التغيير الحاصل بعد صدورها إن وُجد. وقد استخدم الباحثان نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح على فترتين، بحيث تمثل الفترة الأولى الأعوام السابقة لصدور اللائحة من عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٦م، في حين تمثل الفترة الثانية الأعوام اللاحقة لصدورها من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٣م؛ ومن ثم استخدم الباحثان اختبار (T)؛ لقياس دلالة الفروق بين المتوسطات، وتوصلت إلى عدم وجود تغير ذي دلالة إحصائية في ممارسة الشركات لإدارة الأرباح قبل صدور اللائحة وبعد صدورها. أما المرحلة الثانية من الدراسة فشملت قياس تأثير كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها؛ على الحد من ممارسة إدارة الأرباح للعام ٢٠١٣م، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأثبتت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للآليات السابقة على إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات الحوكمة، إدارة الأرباح، المحاسبة الإبداعية.

Abstract:

The purpose of this study is to investigate the efficiency of corporate governance mechanisms in reducing earnings management (EM). The researchers carried out this empirical study on a sample of (55) joint stock companies listed in the Saudi Stock Exchange. Data was collected from the financial statements of the sample companies. The study was carried out in two stages.

The first stage aimed to estimate the extent to which companies are using earnings management practices before and after the issuance of the Saudi Corporate Governance Regulations. It also aimed to investigate the impact and the level of change in earnings management practices as a result of the application of the Saudi Corporate Governance Regulations.

The researchers used Modified Jones Model to calculate earnings management for two periods. The first period extends from (2004 to 2006) and the second period extends from (2011 to 2013). T-test was used to compare the differences in the means of the data sets. It has been found that there were no statistically significant changes in the companies' practices before and after the issuance of the Saudi Corporate Governance Regulations.

The second stage of the study aimed to investigate the influence of some governance characteristics such the board size, board independence, audit committee size and the number of meetings of the audit committee on reducing earnings

management for the year 2013. The SPSS statistical software was used in this stage to carry out the analyses. The results show that there were no statistically significant effects of the above-mentioned characteristics on earnings management.

Keywords: corporate governance, governance mechanisms, earnings management, creative accounting.

١ / الإطار العام للدراسة:

١ / ١ المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة أزمات وفصائح مالية هزت عددًا من الشركات العالمية، ونتج عنها انهيارات وخسائر كبيرة، إلى جانب فقد الثقة في القوائم المالية وفي عدالة معديها، ولعل أبرزها فضيحة شركتي (Enron) و (World Com)، وما أظهرته من تلاعب باستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية، لأغراض تخدم أهداف الإدارة الخاصة دون الأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، وهذا ما يعرف بمصطلح إدارة الأرباح (Earnings Management).

ويرجع السبب الرئيس لهذه الظاهرة (إدارة الأرباح) إلى تعدد الأساليب والطرق المحاسبية والتي قد يستغلها المدراء للتلاعب بأرقام بعض البنود والحسابات بهدف التأثير على الأرباح لتحقيق أهداف خاصة، مما يجعل القوائم المالية لا تعبر بصدق عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، بل وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث انهيارات وأزمات مالية تلقي بظلالها على المستثمرين والدائنين وعلى السوق المالي؛ مما دعا إلى المطالبة بتوفير آليات تحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وتحمي أصحاب المصالح من تلاعب المديرين، وتضفي الثقة على القوائم المالية.

ومن هنا بدأت المنظمات الدولية تهتم بموضوع حوكمة الشركات؛ كي تساهم في الرقابة، والشفافية، وتنظيم التقارير المالية والإفصاح فيها؛ حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في العام ٢٠٠٤ م مبادئ أساسية للحوكمة، كما

أصدرت هيئة سوق المال في المملكة العربية السعودية لائحة حوكمة الشركات في عام ٢٠٠٦م، وتم تعديلها في عام ٢٠١٠م، وأصدرت العديد من الدول لوائح مماثلة كان الهدف منها حماية أصحاب المصالح، ودعم المساواة في المعاملة، والعدالة في الإفصاح، والشفافية في التقارير المالية (عسيري، ٢٠١١م).

وتتناول هذه الدراسة قياس تأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، من خلال قياس ممارستها لإدارة الأرباح قبل صدور لائحة حوكمة الشركات وبعد صدورها؛ لتحقيق هدف الدراسة.

٢/١ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن موضوعها -على أهميته- لم يتم بحثه من قبل -على حد علم الباحثان- في المملكة العربية السعودية؛ حيث أن هذه الدراسة تبحث في قياس تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، لاسيما وأن مجلس هيئة السوق المالية السعودي قد أصدر لائحة لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٦م، ويرى الباحثان أنه من الضروري قياس الأثر الذي أحدثته هذه اللائحة المتضمنة لآليات الحوكمة، ومدى التغيير الحاصل بعد صدورها إن وجد.

٣/١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تأثير بعض آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

ويتفرع من هذا الهدف الأساس أهداف أخرى فرعية، كالتالي:

١. قياس مدى ممارسة شركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح.
٢. بيان تأثير كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاليته في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
٣. بيان تأثير كل من حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

٤/١ أهمية الدراسة:

بعد الانهيارات والفضائح المالية التي مُنيت بها عدد من الشركات العالمية، والمرتبطة بقضية غش التقارير المالية؛ واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة على وجه الخصوص انتقادات كبيرة؛ بسبب فشلها في اكتشاف الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، والتي ألحقت الضرر بالعديد من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى فقد ثقتهم بها (أبو عجيبة، حمدان، ٢٠٠٩م). وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تبحث في الآليات التي من شأنها تعزيز الثقة بهذه القوائم، من خلال دراسة أثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؛ أملاً أن تصل هذه الدراسة إلى نتائج تفيد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية والجهات الأخرى المعنية بتنظيم المهنة في المملكة العربية السعودية.

٥/١ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، بحيث يتم استخدام المنهج الاستنباطي؛ لتحديد محاور الدراسة وأسئلتها، بناءً على الاستقراء النظري للبحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ ومن ثم تكوين الإطار النظري لها. كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب العملي من هذه الدراسة، والذي يشمل دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، من خلال تحليل القوائم المالية لهذه الشركات؛ لقياس مدى ممارستها لإدارة الأرباح، باستخدام نموذج (Jones) المعدل من قبل (Dechow, et al, 1995).

٦/١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودية والتي تتوفر بياناتها المالية للأعوام (٢٠٠٤م، و٢٠٠٥م، و٢٠٠٦م، و٢٠١١م، و٢٠١٢م، و٢٠١٣م)، باستثناء قطاعي البنوك والتأمين؛ لما لهما من سياسات محاسبية خاصة من الممكن أن تؤثر على نتيجة قياس إدارة الأرباح، إضافة إلى معايير المحاسبة الدولية التي تحكم إصدار التقارير المالية لهما. وقد تم اختيار سنوات الدراسة بناءً على هدفها بحيث تمثل الأعوام من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٦م السنوات السابقة لصدور لائحة حوكمة الشركات التي

أصدرها مجلس هيئة السوق المالية السعودي عام ٢٠٠٦م، واستبعدت الأعوام من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٠م لأن اللائحة كانت استرشادية، قد يعمل بها بعض الشركات ويتجاهلها البعض، وتم تعديلها في عام ٢٠١٠م ليصبح جزء من بنودها إلزامي، وبالتالي يُتوقع أن يكون لها أثر، لذا تم اختيار الأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م، لقياس الأثر المتوقع ومدى التغيير الحاصل إن وجد.

٧/١ أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. هل تمارس شركات المساهمة السعودية إدارة الأرباح؟
٢. هل تؤثر آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
٣. هل يؤثر حجم مجلس الإدارة واستقلاليته في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
٤. هل يؤثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟

٨/١ تنظيم الدراسة:

في الجزء التالي يتم استعراض ومناقشة الجانب النظري للدراسة، ويشمل عرضاً لمجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الجوانب النظرية الأخرى المتعلقة بالموضوع، وفي الجزء الذي يليه يتم تنفيذ الجانب العملي، الذي يحتوي على دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية؛ لدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، من خلال تحليل القوائم المالية لهذه الشركات، وقياس المستحقات الاختيارية لها؛ لمعرفة مدى ممارستها لإدارة الأرباح؛ ومن ثم إيجاد العلاقة بينها وبين متغيرات الدراسة الأخرى المتمثلة في آليات حوكمة الشركات.

ويناقش الجزء الأخير النتائج التي يتم التوصل إليها في الدراسة؛ ومن ثم إيجاد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، وبعد عرض النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة يتم اقتراح التوصيات التي يراها الباحثان.

٩/١ الدراسات السابقة:

• دراسة (Visvanathan, 2008):

تناولت هذه الدراسة موضوع حوكمة الشركات وأثره في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية، وقام الباحث بعمل دراسة شملت (٦٧٥٩) شركة، وذلك في الفترة من عام ١٩٩٦م إلى عام ٢٠٠٢م؛ لقياس أثر كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتها، وازدواجية الرئيس التنفيذي للشركة على إدارة الأرباح، إضافة إلى قياس أثر لجنة المراجعة واستقلاليتها، وعدد اجتماعاتها على إدارة الأرباح. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن خصائص حوكمة الشركات السابقة لا تؤثر على إدارة الأرباح الحقيقية، باستثناء وحيد يتمثل في استقلالية مجلس الإدارة؛ حيث كان له تأثير مهم في الحد من إدارة الأرباح.

• دراسة (Ali shah et al. 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة الحوكمة وإدارة الأرباح. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحثون بعمل دراسة على مجموعة من الشركات الباكستانية في العام ٢٠٠٦م، وتم قياس جودة الحوكمة عن طريق مجموعة من المتغيرات متمثلة في هيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، واستقلال لجنة المراجعة. أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتبين وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، ويرى الباحثون أن هذه العلاقة قد تكون بسبب المرحلة الانتقالية التي مرت بها الشركات الباكستانية بعد صدور قانون حوكمة الشركات عام ٢٠٠٢م، والذي دفع الشركات لزيادة مستحقاتها التقديرية كإجراء للنفور من المخاطر.

• دراسة (بافقير، ٢٠٠٩م):

تناولت هذه الدراسة قياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من (٢٦) شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، و(٦٩) شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أثرًا إيجابيًا لتطبيق متطلبات حوكمة الشركات

على الحد من ممارسة إدارة الأرباح؛ حيث شهدت فترة ما بعد تطبيق لائحة حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية انخفاضاً في ممارسة إدارة الأرباح، كما أظهرت أن المنشآت التي تقوم بالتطبيق الجيد للحوكمة في المملكة العربية السعودية تمارس بشكل أقل إدارة الأرباح مقارنةً بالشركات الأخرى.

• دراسة (Chalevas and Tzovas, 2010):

وتهدف إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على كل من التلاعب بالأرباح، وفعالية الإدارة، وتمويل الشركة. وشملت عينة الدراسة (١٧٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة أثينا خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م، وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن إدخال آليات الحوكمة لم يؤثر في كل من التلاعب بالأرباح وكفاءة الشركة، في حين لوحظ أن إدخالها يرتبط مع انخفاض في تكلفة رأس المال وزيادة في الرافعة المالية.

• دراسة (صالح، ٢٠١٠م):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية، وكان الهدف منها دراسة أثر بعض آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أداء الإدارة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية؛ وذلك لاختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتمثلت متغيرات الدراسة في الجوانب التي تتكون منها حوكمة الشركات والتي تمثل المتغيرات المستقلة، وجودة الأرباح والتي تمثل المتغير التابع، والاستبعاد تأثير حجم الشركة على جودة الأرباح قام الباحث بإضافة المتغير الخاص باللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة، وكانت نتائج الدراسة تفيد بوجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وأخرى طردية بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة المراجعة، ولم تظهر علاقة بين كل من حجم مجلس الإدارة واستقلاليتته ونشاط لجنة المراجعة من جهة، وجودة الأرباح من جهة أخرى.

• دراسة (معروف، ٢٠١١م):

تناولت هذه الدراسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح. وقد أجرى الباحث دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ لتحديد أثر كل من مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، والبيئة القانونية والتشريعية على ممارسة إدارة الأرباح، باستخدام قائمة استقصاء وُزعت على كل من أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجنة المراجعة، ومراجعين داخليين، ومراجعين خارجيين، ومحللين ماليين، وبلغ عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل (١٢٨) استمارة حُلِّت بالبرنامج الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات تلعب دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، باستثناء البيئة القانونية والتشريعية؛ حيث إنها لم تظهر تأثيراً جوهرياً على ممارسة إدارة الأرباح.

• دراسة (Kouki et al. 2011):

تهدف إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، بالتطبيق على (١٧١) شركة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٥م. وقد قام الباحثون بدراسة عدة متغيرات تمثلت في حجم مجلس الإدارة، ازدواجية المناصب، وجود لجنة مراجعة من المؤهلين، بالإضافة إلى غياب المدير التنفيذي في لجنة الترشيح، وملكية المدير. وبإجراء الاختبارات اللازمة توصل الباحثون إلى أن آليات حوكمة الشركات أنفة الذكر تؤثر في إدارة الأرباح.

• دراسة (Abed et al. 2012):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص آليات حوكمة الشركات المتمثلة في حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، وازدواجية رئيس المجلس، ونسبة الملكية الداخلية، وشملت الدراسة عينة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للفترة من ٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٩م، وتم استبعاد الشركات المالية لاختلاف هيكلها وامتلاكها رأس مال عامل فريد. وقد اتبع الباحثون أسلوب المستحقات التقديرية؛

لقياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز، وتوصلوا إلى أن المتغير الوحيد الذي لديه علاقة كبيرة مع إدارة الأرباح هو حجم مجلس الإدارة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق، يتبين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة أثر بعض جوانب أو آليات الحوكمة على إدارة الأرباح من خلال عمل قوائم استقصاء، أو عن طريق الربط المباشر بين المتغيرات، دون بيان مقدار التغيير الحاصل عند إضافة هذه المتغيرات، وهذا ما يسعى الباحثان إلى إضافته من خلال هذه الدراسة.

ومن هنا يمكننا القول بأن هذه الدراسة تتميز عن غيرها بأنها تعمل على قياس إدارة الأرباح قبل تطبيق لائحة حوكمة الشركات المتضمنة للآليات، ثم قياسها مرة أخرى بعد التطبيق؛ لتبين التأثير ومقدار التغيير الناتج عنها إن وجد، إضافة إلى دراسة تأثير بعض الآليات على حدة، من خلال ربطها مباشرة بحجم إدارة الأرباح؛ مما يعطي صورة أشمل وأدق عن دور آليات الحوكمة وأثرها على إدارة الأرباح.

٢/ الإطار النظري لحوكمة الشركات

١/٢ تعريف حوكمة الشركات:

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات، فعلى صعيد المنظمات والمؤسسات الدولية عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة، وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين". وعرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها" (بلعادي وجاوحدو، ٢٠١٠م).

كما تنوعت تعريفات حوكمة الشركات من قبل الباحثين تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم، لاسيما وأن مفهوم الحوكمة يتداخل مع العديد من الجوانب التنظيمية والمالية للشركات، ويمكن أن نوجز بعض هذه التعريفات في الآتي:

- "مجموعة من القوانين، والنظم، والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة؛ لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات" (رقية، وآخرون، ٢٠١٢م).
- "الآلية التي تقدم ضمانة لممولى المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في هذه المنشأة" (أبو عجيلة وحمدان، ٢٠٠٩م).
- "تحقيق الشفافية، والاستقلالية، والعدالة، والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة" (عبد الرسول، ٢٠١١م).

٢/٢ أهداف حوكمة الشركات:

- إن الهدف الأساس لحوكمة الشركات يتمثل في تحقيق الشفافية، والعدالة، والنزاهة لجميع الأطراف ذات المصالح المشتركة، من خلال دورها الرقابي والإشرافي الذي يمنع استغلال السلطات لتحقيق مكاسب خاصة، ويعمل على ضبط الممارسات الإدارية والمالية وتوجيهها؛ بما يضمن حماية حقوق المساهمين، وتحسين كفاءة الشركة، وزيادة ربحيتها على المدى الطويل، وذلك من خلال ما يلي:
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، تكون لها مهام وصلاحيات تساعد على فرض رقابة مستقلة على التنفيذ (عبد الرسول، ٢٠١١م).
 - إيجاد هيكل إدارية سليمة تعمل على توزيع المهام والمسؤوليات بالشكل الذي يمنع حدوث تعارض فيما بينها.
 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركة وعملياتها؛ بما يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة (أبو حمام، ٢٠٠٩م).
 - خفض تكلفة رأس المال للشركة، وضمان استمراريتها؛ حيث تساعد الحوكمة على مكافحة الفساد المالي والإداري، والحد من هروب رأس المال (أبو حمام، ٢٠٠٩م).

٣/٢ آليات حوكمة الشركات:

تقوم آليات حوكمة الشركات بحماية وضمان حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، من خلال الدور الرقابي والإشرافي الذي تؤديه، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية متعلقة بكل من مجلس الإدارة، لجنة

المراجعة، والمراجعة الداخلية، وآليات خارجية متعلقة بالمراجعة الخارجية والبيئة القانونية والتشريعية.

٤/٢ قواعد ومعايير حوكمة الشركات:

تسعى المنظمات والهيئات الدولية لوضع قواعد لحوكمة الشركات تكون بمثابة المؤشر الذي يقيس مدى تطبيق هذه الشركات للحوكمة. ومن أشهر هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي أصدرت مجموعة من القواعد تم تعديلها في عام ٢٠٠٤م، وسيتم مقارنة هذه القواعد بالقواعد التي أصدرها مجلس هيئة السوق المالية السعودي عام ٢٠١٠م، والتي تعيننا في هذه الدراسة، وذلك لبيان مدى استيفاء لائحة حوكمة الشركات السعودية بمتطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٥/٢ مقارنة قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودي بتلك الصادرة عن (OECD):

سيتم تسليط الضوء على جوانب القصور والضعف في قواعد حوكمة الشركات السعودية، من خلال مقارنتها بالمبادئ المتعارف عليها دولياً، ولعل أبرزها تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ سعياً لتطويرها بحيث تواكب أفضل الممارسات المتعارف عليها؛ لزيادة فاعليتها، وتحقيق الهدف منها. والتالي عبارة عن مقارنة ما ورد في مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشكل (٣٩) سؤالاً جوهرياً تغطي جوانب مختلفة منها، مع ما ورد في لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عام ٢٠١٠م، وقد طرحت هذه الأسئلة في (نده، ٢٠١٠م):

١/٥/٢ الأسئلة المتعلقة بمجلس الإدارة:

١	هل هناك تعريف لعضو مجلس الإدارة المستقل؟	نعم
٢	هل هناك نسبة معينة موصى بها من أعضاء المجلس المستقلين؟	نعم
٣	هل هناك بنود تبين مهام رئيس مجلس الإدارة؟	لا
٤	هل هناك توصية بأن يجتمع أعضاء المجلس غير التنفيذيين بشكل منفصل عن باقي أعضاء المجلس؟	لا
٥	هل هناك إرشادات حول المواصفات والمؤهلات المهنية لعضو مجلس الإدارة؟	لا
٦	هل هناك مطلب بتدريب دوري لأعضاء المجالس؟	لا
٧	هل هناك حد لعدد المجالس التي يمكن لشخص واحد أن يدخل في عضويتها؟	نعم
٨	هل هناك توصية للإفصاح عن الطريقة التي تم انتقاء العضو بها؟	لا
٩	هل هناك مطلب بوقف عمل مجلس إدارة ذي أداء سيئ أو تقييده؟	لا

تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية

أ/ أفراح بنده جود الله السلمي

١٠	هل هناك مطلب للإفصاح عن تضارب مصالح حملة الأسهم مع أعضاء المجلس أو المديرين التنفيذيين في حال وجودها؟	لا
١١	هل هناك مطلب أن يضمن المجلس انتشار ثقافة أخلاقية في الشركة؟	لا
١٢	هل هناك تأمين شامل على أعضاء مجلس الإدارة تجاه المسؤوليات التي يتحملونها؟	لا
١٣	هل هناك حوافز كافية تشجع على التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة الجيدة (مثل: المسابقات والجوائز بين الشركات)؟	لا

٢/٥/٢ الأسئلة المتعلقة بحملة الأسهم:

١	هل يسمح للمساهمين بوضع بنود على لائحة اجتماع الجمعية العمومية للنقاش؟	نعم
٢	هل هناك مطلب بوقف تبادل الأسهم بين تاريخي التسجيل لحضور الاجتماع وتاريخ الاجتماع؟	لا
٣	هل هناك بنود أو شروط للحد من استخدام الأنواع المختلفة للأسهم بحقوق تصويت مختلفة؟	لا
٤	هل هناك قيد على حجم تملك الأجانب؟	لا
٥	هل هناك بنود تتعلق باستراتيجية الخروج من السوق كإعادة الهيكلة، بدلاً من مجرد التصفية؟	لا
٦	هل هناك بنود تمنع وجود قيود على عدد الأسهم التي يمكن لمساهم واحد التصويت عنها؟	لا
٧	هل هناك ما يسمح بالتصويت بوسائل الاتصال الحديثة؟	لا
٨	هل هناك مطلب بوضع مقاييس أو تطبيق معايير معينة لقبول الاندماج بعد موافقة الجمعية العمومية؟	لا
٩	هل هناك مطلب يسمح لحملة الأسهم بالاشتراك في قرارات تتعلق بتغييرات حوكمة جوهرية للشركة (مثل: التغييرات القانونية)؟	لا
١٠	هل يُطلب من المستثمرين المؤسسيين الإفصاح عن سياسات التصويت الخاصة بهم؟	نعم
١١	هل هناك مطلب للإفصاح عن الموارد التي يوظفها المستثمرون المؤسسيون لتنفيذ سياسات التصويت الخاصة بهم؟	لا
١٢	هل هناك بنود حول كيفية إدارة تضارب المصالح بين حملة الأسهم؟	لا
١٣	هل بحق لنسبة معينة من المساهمين الدعوة إلى هيئة عامة غير عادية للمطالبة بإقالة مجلس الإدارة أو أي عضو فيه؟	نعم (٥%)

٣/٥/٢ الأسئلة المتعلقة بتعويضات الإدارة:

١	هل هناك مطلب لتضمين كلا نوعي المكافآت من دفع نقدي أو مكافآت على أساس الأسهم؟	لا
٢	هل هناك مطلب لمقارنة تعويضات الإدارة بشركات مثيلة في القطاع نفسه؟	لا
٣	هل يتم تضمين التعويضات التي يتم الحصول عليها ليس فقط من الشركة التي يعمل لديها، لكن أيضاً من أي شركات شقيقة أو ضمن المجموعة في البيانات المفصّل عنها؟	لا

٤/٥/٢ الأسئلة المتعلقة باللجان المتفرعة عن مجلس الإدارة:

١	هل هناك طلب بضرورة مشاركة أعضاء مستقلين، وليس فقط غير تنفيذيين في لجان التعويضات والتعيينات، أو أن يكونوا كلهم مستقلين؟	لا
٢	هل هناك دليل توضيحي بسلطات لجنة التعويضات، وهل لديها صلاحيات بتحديد التعويضات النقدية وعلى شكل أسهم؟	لا
٣	هل هناك مطلب واضح بأن من مهام لجنة المراجعة التأكد من الالتزام الأمثل بمبادئ وممارسات الحوكمة؟	لا

٥/٥/٢ الأسئلة المتعلقة بالإفصاح:

١	هل هناك مطلب للإفصاح عن هيكل الملكية في الشركة؟	لا
٢	هل هناك متطلبات للإفصاح عن ١٥ مساهماً الكبار على الأقل، أو عن كل حملة الأسهم الذين يمتلكون ٥% وما فوق من الأسهم؟	لا
٣	هل هناك إلزام للإفصاح عن أي قضايا مادية تتعلق بالموظفين والمساهمين؟	لا
٤	هل هناك تعريف أو تحديد لأصحاب المصالح؟	نعم

٥	هل يتضمن هذا التعريف لأصحاب المصالح الدائنين؟	نعم
٦	هل هناك مطلب للإفصاح عن سياسة الحوكمة في الشركة غير الواردة في الدليل؟	لا
٧	هل هناك مطلب للإشارة الواضحة إلى الأخلاقيات التي تتبناها الشركة ومدى الالتزام بها؟	لا

وبتحليل الجداول السابقة، نجد أن نسبة الإجابات غير المتوافقة بلغت ٧٩,٥%؛ مما يجعلنا نقول بأن لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودي عام ٢٠١٠م لا تفي بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة إلزامية القواعد في لائحة حوكمة الشركات لا تتجاوز ٣١% من مجموع القواعد الواردة في اللائحة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن شدة الإلزام في الدول حديثة العهد بتطبيق مبادئ الحوكمة؛ أمر ضروري لفعالية التطبيق (نّده، ٢٠١٠م).

وتعتبر هذه من أهم الأسباب التي قد تؤثر على نتائج الدراسة الحالية، وعليه يرى الباحثان أنه لا بد من تطوير هذه اللائحة وجعلها إلزامية؛ لضمان تطبيق أفضل لممارسات الحوكمة المتوافقة مع أنظمة الحوكمة الدولية.

٣/ الإطار الفكري لإدارة الأرباح

١/٣ تعريف إدارة الأرباح:

تعرف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، فقد عرفها البعض بأنها: تدخل متعدد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق مكاسب خاصة، وعرفها آخرون بأنها: أي سلوك تقوم به الإدارة، ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل (الأشقر، ٢٠١٠: ٢١-٢٢).

كما عرّفت إدارة الأرباح بأنها: تلاعب في حساب المستحقات وخيارات الإدارة في استخدام سياسات وعمليات التقدير والتخمين، بما يندرج ضمن الحيل والخدع بقصد معين وأغراض بعيدة الأمد (الكندري، ٢٠١٢: ٢٠). ويرى (Healy and Wahlen, 1999: 369) أن إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية، وإعادة هيكلة العمليات؛ بهدف تعديل

التقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية.

ومع اختلاف طرق تعريف إدارة الأرباح؛ إلا أن هناك إجماعاً على أنها تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة؛ ومن هنا يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها: مجموعة الأنشطة والقرارات التي يتخذها المديرون؛ لغرض تحريف الأداء الحقيقي للشركة؛ لتحقيق أهداف خاصة.

٢/٣ دوافع إدارة الأرباح:

هناك دافعين رئيسين لإدارة الأرباح، الأول يُعرف بالدافع الانتهازي (Opportunist)، ويتمثل في سعي الإدارة إلى تحقيق منافع ذاتية، أما الثاني فهو دافع الكفاءة (Efficiency)، ويتمثل في سعي الإدارة إلى التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ عن طريق إظهار دخل المنشأة بصورة تحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة؛ بهدف ضمان بقاء المنشأة واستمرارها في سوق المنافسة (عيسى، ٢٠٠٨: ١٤).

٣/٣ أساليب إدارة الأرباح:

تؤثر الأساليب التي يمارسها المديرون لإدارة الأرباح على المعلومات المحاسبية من جانبي الشكل والمضمون؛ ومن هنا سيتم تبويب هذه الأساليب تبعاً لتأثيرها على المعلومات المحاسبية، وذلك على النحو التالي:

- أ- أساليب تؤثر على شكل المعلومة المحاسبية: وهي ما يتعلق بتبويب وعرض القوائم المالية، ويتم ذلك من خلال التجميع أو الدمج بين الأرقام المحاسبية (الأشقر، ٢٠١٠: ٢٧).
- ب- أساليب تؤثر على مضمون المعلومة المحاسبية، وهي كالتالي:

١. أساليب تستخدم القرارات التشغيلية والتمويلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية، التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة؛ بقصد التأثير على الدخل؛ حيث إن هذا النوع من القرارات يكون له تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية؛ مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية (الأشقر، ٢٠١٠: ٢٧).

٢. المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية، وتأخذ هذه الأساليب اتجاهين، الأول: اتجاه حقيقي يؤدي إلى تغيرات في النتائج والمراكز المالية بشكل واقعي، والثاني: اتجاه دفتري يؤثر على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر؛ بحيث يُعاد تخصيصها وتبويبها وفقاً لمعايير مختلفة (الكندري، ٢٠١٢: ٢١-٢٢)، وأبسط مثال على ذلك تغيير طرق إهلاك الأصول.

٣. عمليات وهمية تمثل غشاً فعلياً للأطراف الأخرى ذات العلاقة (الأشقر، ٢٠١٠: ٢٨).

٤/٣ طرق قياس إدارة الأرباح

توصل العديد من الدراسات إلى نماذج مختلفة لقياس إدارة الأرباح، لعل أبرزها نموذج (Jones)، المعدل من قبل (Dechow, et al, 1995)، وهو ما سنفصل فيه؛ كونه النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة، حيث أثبتت دراسة (Dechow, et al, 1995) والتي هدفت إلى تقويم النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح؛ أنه الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح. ويمكن تلخيص نماذج قياس إدارة الأرباح، كالتالي:

• نموذج (هيللي) Healy Model:

وضع Healy نموذجه في دراسته التي قدمها عام ١٩٨٥م؛ لقياس إدارة الأرباح من خلال مقارنة معدل مجموع المستحقات ونسبتها إلى مجموع الموجودات. وقد اعتمدت الدراسة على التنبؤ بالعائدات النظامية في فترة زمنية معينة (الكندري، ٢٠١٢: ٣٤).

• نموذج (دي أنجلو) De Angelo Model:

قدم De Angelo نموذجه في عام ١٩٨٦م، معتمداً على افتراض أن المستحقات التقديرية تساوي مجموع المستحقات في آخر الفترة، ونسبها إلى مجموع الموجودات لسنة سابقة لها (الكندري، ٢٠١٢: ٣٥).

• نموذج (جونز) Jones Model:

قدم Jones نموذجه عام ١٩٩١م، واختلف عن سابقه في أنه أخذ في الاعتبار التغير في الحالة الاقتصادية للشركة عند تقدير أثر الاستحقاق غير الاختياري، وافترض ضمناً أن الإيرادات تعكس أثر الاستحقاق غير الاختياري؛ باعتبارها متغيراً

يؤثر في استحقاق عناصر محاسبية أخرى، كالمدينين، وتكلفة البضاعة المباعة (شتيوي، ٢٠٠٩: ٢٢-٢٣).

• نموذج (جونز) المعدل Modified Model:

أسقط (Dechow, et al, 1995) افتراض Jones أن الإيرادات تعكس أثر الاستحقاق غير الاختياري، وذلك من خلال تعديل المبيعات بالتغيرات في أرصدة حسابات المدينين؛ حيث يفترض أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات إدارة الأرباح؛ لأنه من السهل ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الاعتراف بإيراد المبيعات الآجلة أكثر من إيراد المبيعات النقدية (شتيوي، ٢٠٠٩: ٢٢-٢٤).

ويتم حساب المستحقات الاختيارية وفقاً لـ (Dechow, et al, 1995) من خلال الخطوات التالية: (حمدان، ٢٠١٢: ٢٧٣-٢٧٤)

١. تقدير المستحقات الكلية (Total Accruals)، وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي.

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$ONI_{i,t}$ = صافي الدخل من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

$OCF_{i,t}$ = صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة (i) في السنة (t).

٢. تقدير الميل (a_1, a_2, a_3) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = a_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + a_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta RECI_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + a_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + E_{i,t}$$

$A_{i,t-1}$ = مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) بين عامين (t) و (t-1).

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في الحسابات تحت التحصيل (أوراق القبض) للشركة (i) بين عامين (t) و (t-1).

$PPE_{i,t}$ = الأصول الثابتة للشركة (i) في السنة (t).

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

٣. تقدير المستحقات غير الاختيارية (normal accruals) باستخدام ($\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2, \hat{\alpha}_3$) المتوقعة التي تم استخراجها في المعادلة السابقة، كما يلي:

$$NACC_{i,t} = \hat{\alpha}_1 \left[\frac{1}{A_{i,t-1}} \right] + \hat{\alpha}_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right] + \hat{\alpha}_3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

حيث:

$NACC_{i,t}$ = المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

٤. بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية؛ يتم حساب المستحقات الاختيارية (abnormal accruals)، وهي الناتجة من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، كالتالي:

$$AACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

حيث:

$AACC_{i,t}$ = المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

٤/ الدراسة التطبيقية

١/٤ نموذج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق ذلك قام الباحثان بعمل الدراسة على مرحلتين، بحيث تشمل المرحلة الأولى قياس مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح لفترتين زمنيتين مختلفتين بينهما فاصل زمني حدث فيه تغير مهم بالنسبة لتنظيم الممارسات الإدارية والمالية؛ يتمثل في إصدار مجلس هيئة السوق المالية السعودي

لائحة لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٦م، ومن هنا جاء تحديد فترتي الدراسة، بحيث تمثل الفترة الأولى السنوات التي تسبق صدور اللائحة من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٦م، أما الفترة الثانية فتشمل السنوات التالية لصدور اللائحة، وهي من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٣م؛ واستبعدت الأعوام من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٠م لأن اللائحة كانت استرشاديه، قد يعمل بها بعض الشركات ويتجاهلها البعض، قبل أن يتم تعديلها في عام ٢٠١٠م ليصبح جزء من بنودها إلزامي، وبالتالي يُتوقع أن يكون لها أثر، وتحاول هذه الدراسة قياس هذا الأثر المتوقع ومدى التغيير الحاصل إن وجد.

أما المرحلة الثانية من الدراسة، فتشمل قياس تأثير بعض آليات حوكمة الشركات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة - حسب ما حددته لائحة الحوكمة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودي- في الحد من ممارسة إدارة الأرباح للعام ٢٠١٣م.

٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودية، والتي تتوفر بياناتها المالية للأعوام: (٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م)، باستثناء قطاعي البنوك والتأمين؛ للأسباب التي ذكرت سابقاً. وتشمل عينة الدراسة جميع هذه الشركات بعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر بياناتها لأعوام الدراسة، والشركات التي تحولت إلى مساهمة خلال فترة سنوات الدراسة، بالإضافة إلى الشركات التي لا تنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام، ونتج عن هذا وصول العينة إلى (٥٥) شركة مساهمة مدرجة في سوق الأسهم السعودية، وفيما يلي جدول يبين شركات العينة حسب كل قطاع:

جدول رقم (١): عدد شركات العينة لكل قطاع.

م	القطاع	عدد الشركات	%
1	قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	9	16%
2	قطاع الاسمنت	8	15%
3	قطاع التشييد والبناء	7	13%
4	قطاع الصناعات البتروكيمياوية	6	11%

م	القطاع	عدد الشركات	%
5	قطاع الاستثمار الصناعي	6	11%
6	قطاع التجزئة	4	7%
7	قطاع شركات الاستثمار المتعدد	3	5%
8	قطاع التطوير العقاري	3	5%
9	قطاع النقل	3	5%
10	قطاع الطاقة والمرافق الخدمية	2	4%
11	قطاع الفنادق والسياحة	2	4%
12	قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	1	2%
13	قطاع الإعلام والنشر	1	2%
	مجموع شركات العينة	55	100%

٣/٤ طرق جمع البيانات:

تم استخراج بيانات الدراسة من التقارير والقوائم المالية المفصلة للشركات، والمنشورة على موقع السوق المالية السعودية (تداول)، وهي على نوعين: بيانات متعلقة بقياس إدارة الأرباح، وتشمل صافي دخل الشركة، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، والإيرادات والحسابات المدينة، إضافة إلى الأصول الثابتة، وإجمالي الأصول للشركة. وبيانات متعلقة بأليات حوكمة الشركات، وتشمل كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة، حسب تصنيف كل عضو (تنفيذي- غير تنفيذي- مستقل)، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال السنة.

٤/٤ أساليب تحليل البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة وتفرغها بواسطة برنامج الجداول الإلكترونية (Excel)، واستخدم برنامج (R) لتطبيق معادلات نموذج (Jones)، المعدل من قبل (Dechow, et al, 1995)، وهو برنامج احصائي يطبق في العديد من الجامعات العالمية كجزء من الاحصاء التطبيقي، ويتميز بأقوى لغة برمجة احصائية، بحيث يمكن ربطه بسهولة بالعديد من لغات البرمجة مثل (C, C++, Fortran, Java, Python).

كما استخدم الباحثان برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، والذي يُرمز له اختصارًا بالرمز (SPSS)، واستخدمت فيه الأساليب التالية:

- اختبار (T): وهو اختبار لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطين.
- معامل بوينت بايسيريال (Point Biserial): يستخدم للتحقق من وجود علاقة بين متغير اسمي وآخر كمي (مثال: العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح).
- معامل فاي (Phi): يستخدم للتحقق من وجود علاقة بين متغيرين اسميين (مثال: العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح).

٥/٤ متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

بناءً على نموذج الدراسة وأسئلتها؛ يمكن تحديد متغيرات الدراسة، التي تشمل كل من إدارة الأرباح، وحجم مجلس الإدارة واستقلاليته، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها، وفيما يلي طريقة قياس كل منها:

١/٥/٤ إدارة الأرباح: قام الباحثان باستخدام نموذج (Jones)، المعدل من قبل (Dechow, et al, 1995)؛ لقياس مدى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح. وتعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح، إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أكبر من القيمة المطلقة لمتوسط مستحقاتها الاختيارية، وباستخدام برنامج (R) الإحصائي؛ جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٢): الشركات الممارسة لإدارة الأرباح في الفترة الأولى.

م	القطاع	عدد الشركات في العينة	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح			
			2004	2005	2006	
			متوسط		%	
1	قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	9	6	6	7	70%
2	قطاع الاسمنت	8	4	7	4	63%
3	قطاع التشييد والبناء	7	3	5	6	67%
4	قطاع الصناعات البتر وكيميائية	6	4	5	5	78%
5	قطاع الاستثمار الصناعي	6	5	5	5	83%

م	القطاع	عدد الشركات في العينة	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح			
			2004	2005	2006	متوسط %
6	قطاع التجزئة	4	3	3	4	83%
7	قطاع شركات الاستثمار المتعدد	3	3	3	3	100%
8	قطاع التطوير العقاري	3	1	0	2	33%
9	قطاع النقل	3	2	2	2	67%
10	قطاع الطاقة والمرافق الخدمية	2	0	1	2	50%
11	قطاع الفنادق والسياحة	2	1	0	1	33%
12	قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	1	1	0	1	67%
13	قطاع الإعلام والنشر	1	1	0	1	67%
مجموع شركات العينة		55	34	39	41	69%

ويلاحظ من الجدول السابق، أن متوسط الشركات التي مارست إدارة الأرباح في الفترة الأولى من الدراسة، التي تمثل السنوات الثلاث التي تسبق صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية: (٢٠٠٤م، و٢٠٠٥م، و٢٠٠٦م) بلغ (٣٨) شركة، من أصل (٥٥) شركة تمثل حجم العينة، وبنسبة ممارسة بلغت ٦٩% من مجموع شركات العينة.

جدول رقم (٣): الشركات الممارسة لإدارة الأرباح في الفترة الثانية.

م	القطاع	عدد الشركات في العينة	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح			
			2011	2012	2013	متوسط %
1	قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	9	6	4	5	56%
2	قطاع الاسمنت	8	6	7	4	71%
3	قطاع التشييد والبناء	7	5	4	4	62%
4	قطاع الصناعات البتروكيمياوية	6	3	4	4	61%
5	قطاع الاستثمار الصناعي	6	4	2	5	61%
6	قطاع التجزئة	4	2	3	2	58%
7	قطاع شركات الاستثمار المتعدد	3	2	1	3	67%
8	قطاع التطوير العقاري	3	1	3	3	78%

م	القطاع	عدد الشركات في العينة	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح			
			2011	2012	2013	متوسط %
9	قطاع النقل	3	3	2	2	78%
10	قطاع الطاقة والمرافق الخدمية	2	2	1	0	50%
11	قطاع الفنادق والسياحة	2	2	2	2	100%
12	قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	1	0	0	1	33%
13	قطاع الإعلام والنشر	1	1	0	1	67%
مجموع شركات العينة		55	37	33	36	64%

ويلاحظ من الجدول السابق، أن متوسط الشركات التي مارست إدارة الأرباح في الفترة الثانية من الدراسة، التي تمثل السنوات الثلاث التي تلي صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية: (٢٠١١م، و٢٠١٢م، و٢٠١٣م) بلغ (٣٥) شركة، من أصل (٥٥) شركة تمثل حجم العينة، أي بنسبة ممارسة بلغت ٦٤% من مجموع شركات العينة. ويعرض الجدول التالي تكرارات، ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (٤): التكرارات، ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2004	34	62%	21	38%
2005	39	71%	16	29%
2006	41	75%	14	25%
2011	37	67%	18	33%
2012	33	60%	22	40%
2013	36	65%	19	35%

يلاحظ من الجدول السابق، أن أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عام ٢٠٠٦م، والذي بلغ (٤١) شركة، وبما نسبته ٧٥%، في حين أن أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح؛ كان في عام ٢٠١٢م، الذي بلغ (٣٣) شركة، وبما نسبته ٦٠%.

وتنقسم الشركات الممارسة لإدارة الأرباح إلى قسمين: شركات تمارس إدارة الأرباح بصورة موجبة، من خلال زيادة المستحقات الاختيارية، وشركات تمارس إدارة الأرباح بصورة سالبة، من خلال تخفيض المستحقات الاختيارية، ويبين الجدول التالي عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح حسب نوع الممارسة:

جدول رقم (٥): الشركات الممارسة لإدارة الأرباح حسب نوع الممارسة.

نوع الممارسة		السنة	نوع الممارسة		السنة
سلبية	موجبة		سلبية	موجبة	
26	11	2011	26	8	2004
24	9	2012	15	24	2005
20	16	2013	26	15	2006
70	36	المجموع	67	47	المجموع
66%	34%	النسبة	59%	41%	النسبة

يلاحظ من الجدول السابق، أن غالبية الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح بصورة سالبة، من خلال تخفيض المستحقات الاختيارية في جميع سنوات الدراسة، ما عدا عام ٢٠٠٥م، الذي اتجهت فيه الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح بصورة موجبة عن طريق زيادة المستحقات الاختيارية.

٢/٥/٤ حجم مجلس الإدارة: يتم قياسه بواسطة عدد أعضاء المجلس.

٣/٥/٤ استقلالية مجلس الإدارة: يتم قياسها بعدة اعتبارات، حسب ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودي، وهي على النحو التالي:

أ. الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة، ومع إلزامية هذا البند؛ إلا أن ٦٠% من شركات العينة لم تلتزم بتطبيقه.

ب. أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، ويعدّ هذا البند إلزامياً في اللائحة وقد طبقته جميع الشركات.

ج. لا يقل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر، ويعدّ هذا البند إلزامياً في اللائحة، وقد طبقته ٩٦% من شركات العينة.

٤/٥/٤ حجم لجنة المراجعة: يتم قياسه بواسطة عدد أعضاء اللجنة.
٥/٥/٤ عدد اجتماعات لجنة المراجعة: يتم قياسها بواسطة عدد المرات التي عقدت فيها اللجنة اجتماعاتها خلال العام.

٦/٤ تحليل البيانات واستخلاص النتائج:

تم تحليل البيانات واستخلاص نتائج الدراسة - وفقاً لأسئلتها- وذلك بعرض كل سؤال، ثم الإجابة عنه على النحو التالي:

السؤال الأول: هل تؤثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بإجراء اختبار (T)؛ لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات كل من الشركات الممارسة لإدارة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة السعودية، التي تمثل الفترة الأولى، والشركات الممارسة لإدارة الأرباح بعد صدور اللائحة، التي تمثل الفترة الثانية، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٦): نتائج تحليل اختبار (T)؛ لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات.

المحور	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	الفترة الأولى	١٦٥	٠.٦٩	٠.٤٦٤	٠.٨٧٢	٠.٣٨٤
	الفترة الثانية	١٦٥	٠.٦٤	٠.٤٨١		

يتضح من الجدول السابق، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الفترتين الأولى والثانية؛ حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (T) تساوي (٠.٨٧٢)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥)؛ وهذا يعني عدم وجود تغير ذي دلالة إحصائية بين متوسط ممارسة الشركات لإدارة الأرباح قبل صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية، وبعد صدورهما، مما يدل على عدم وجود أثر لهذه

اللائحة في إدارة الأرباح، وأنها لم تحد من الممارسات السلبية لها، وبالتالي فإن الآليات التي تضمنتها هذه اللائحة لم تؤثر في ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

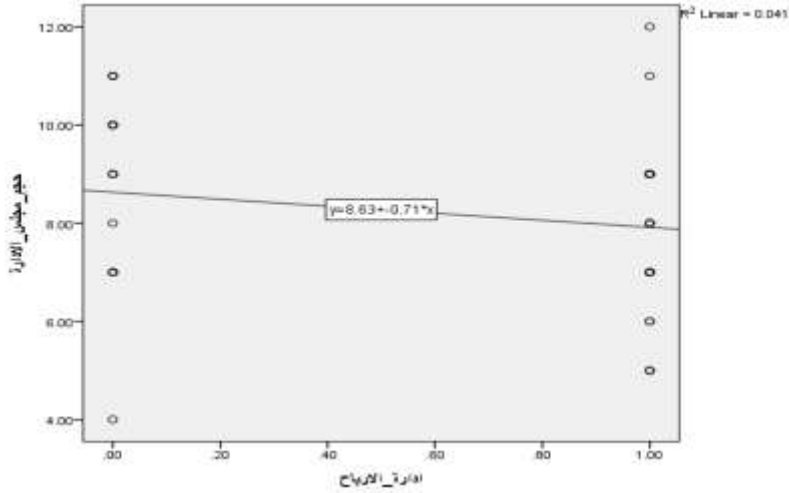
السؤال الثاني: هل يؤثر حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بإجراء اختبار معامل بوينت بايسيريال؛ لتحديد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٧): معامل الارتباط بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تأثير حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح	-٠.٢٠٢	٠.١٣٩	غير دالة

يتضح من الجدول السابق، وجود علاقة عكسية ضعيفة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؛ حيث كانت قيمة معامل الارتباط بوينت بايسيريال (٠.٢٠٢)؛ ولكن مستوى الدلالة (٠.١٣٩)، أي أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).



السؤال الثالث: هل تؤثر استقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بإجراء اختبار معامل فاي (Phi)؛ لتحديد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وكانت النتائج كالتالي:
جدول (٨): معامل الارتباط بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح	-٠.٢١٦	٠.١٠٩	غير دالة

يتضح من الجدول السابق، وجود علاقة عكسية ضعيفة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؛ حيث كانت قيمة معامل الارتباط فاي (-٠.٢١٦)؛ ولكن مستوى الدلالة (٠.١٠٩)، أي أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

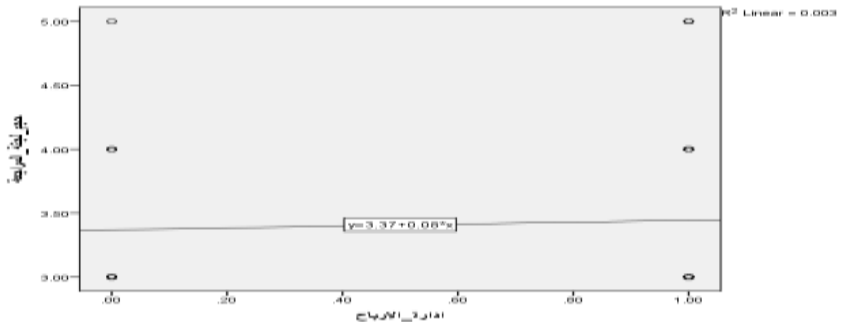
السؤال الرابع: هل يؤثر حجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بإجراء اختبار معامل بوينت بايسيريال (Point Biserial)؛ لتحديد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٩): معامل الارتباط بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تأثير حجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح	٠.٠٥٨	٠.٦٧٩	غير دالة

يتضح من الجدول السابق، وجود علاقة طردية ضعيفة بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح؛ حيث كانت قيمة معامل الارتباط بوينت بايسيريال (٠.٠٥٨)؛ ولكن مستوى الدلالة (٠.٦٧٩)، أي أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).



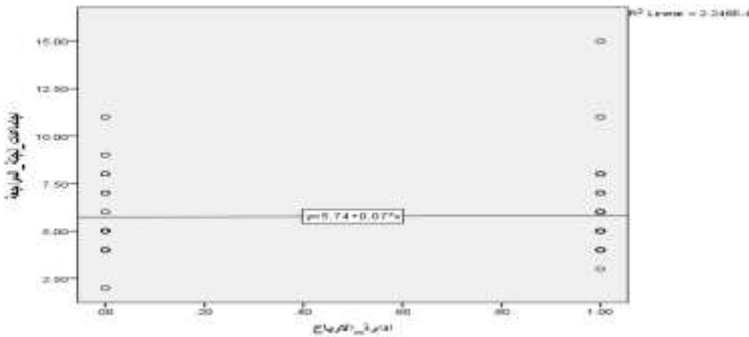
السؤال الخامس: هل يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بإجراء اختبار معامل بوينت بايسيريال (Point Biserial)؛ لتحديد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١٠): معامل الارتباط بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تأثير عدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح	٠.٠١٥	٠.٩١٤	غير دالة

يتضح من الجدول السابق، وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح؛ حيث كانت قيمة معامل الارتباط بوينت بايسيريال (٠.٠١٥)؛ ولكن مستوى الدلالة (٠.٩١٤)، أي أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).



وفي سبيل التحقق من صحة النتائج، قام الباحثان بقياس تأثير كل من حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على إدارة الأرباح باستخدام معامل إيتا (Eta)، الذي يستخدم لاختبار العلاقة بين متغيرين: أحدهما كمي، والآخر وصفي. وقد توصلت إلى النتائج نفسها التي تم الحصول عليها باستخدام معامل بوينت بايسيريال، باستثناء وحيد يتمثل في وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة

وإدارة الأرباح؛ حيث كانت قيمة معامل الارتباط إيتا (0.202)، وكان مستوى الدلالة (0.010)؛ وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05). وقد تم الاعتماد على النتائج المستخرجة بواسطة معامل بوينت بايسيريال؛ كونه الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة.

٥/ النتائج والتوصيات:

١/٥ النتائج:

١. تمارس الشركات المساهمة السعودية إدارة الأرباح، وبنسب تتراوح بين 60% إلى 75%.
٢. تمارس غالبية الشركات المساهمة السعودية إدارة الأرباح بصورة سالبة، من خلال تخفيض المستحقات الاختيارية.
٣. ضعف لائحة حوكمة الشركات التي أصدرها مجلس هيئة السوق المالية السعودي، وذلك بمقارنتها بمدى استيفائها بمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى انخفاض نسبة الفقرات الإلزامية فيها، التي لا تتجاوز 31% من مجموع الفقرات الواردة فيها.
٤. لا تلتزم بعض الشركات بتطبيق بعض البنود الإلزامية في اللائحة مما يعني ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المختصة، وعدم وجود عقوبات رادعة لمن يخل بأحد هذه البنود.
٥. لا تؤثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح؛ حيث إن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح لم تبدِ تغيراً ذا دلالة إحصائية قبل صدور لائحة حوكمة الشركات المتضمنة للآليات وبعد صدورها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى قصور في اللائحة أو في تطبيقها.
٦. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.
٧. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.
٨. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.
٩. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

٢/٥ التوصيات:

١. العمل على تطوير لائحة حوكمة الشركات السعودية، وجعلها تواكب أفضل الممارسات التي توصلت إليها المنظمات والهيئات العالمية، والعمل على زيادة فاعليتها من خلال زيادة إلزاميتها؛ لضمان تطبيقها بشكل فعال يمكن من الاستفادة منها.
٢. زيادة الرقابة على الشركات من ناحية التزامها بتطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات الملزمة، وفرض عقوبات صارمة في حالة الإخلال بها.
٣. العمل على سد الثغرات المؤدية إلى تلاعب الشركات بالأرباح، من خلال تكثيف الدراسات في هذا المجال. ويوصي الباحثان بدراسة تأثير كل من الإيرادات والحسابات المدينة على إدارة الأرباح؛ إذ من الممكن أن يكون هناك علاقة بينها وبين ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

٦/ المراجع:

- أبو حماد، ماجد اسماعيل (٢٠٠٩م) أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو عجيل، عماد محمد علي وحمدان، علام (٢٠٠٩م) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح.
- الأشقر، هاني محمد (٢٠١٠م) إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- بافقير، سالم محمد سعيد (٢٠٠٩م) دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في ضبط إدارة الأرباح، مجلة إدارة الأعمال، العدد ١٢٥: ٤٢-٤٧.
- بلعادي، عمار وجوحدو، رضا (٢٠١٠م) دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح.
- حمدان، علام محمد موسى (٢٠١٢م) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ١: ٢٦٥-٣٠١.
- شتيوي، أيمن أحمد (٢٠٠٩م) دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد ١.
- صالح، رضا إبراهيم عبد القادر (٢٠١٠م) العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني: ٣٨١-٤٣٢.
- عبد الرسول، ياسر عوض شعبان (٢٠١١م) آليات الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٣، العدد ٥٠٤: ٣٤٣-٤٠٦.
- عسيري، عبد الله علي (٢٠١١م) إفصاح الشركات المساهمة عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني: ١٧٥-٢١١.
- عيسى، سمير كامل محمد (٢٠٠٨م) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٤٥، العدد ٢.
- الكندري، طلال حسن محمد (٢٠١٢م) درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- معروف، هادي مسعود (٢٠١١م) دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول: ١٣-٣٠.

- نذّه، كنان (٢٠١٠م) مبادئ حوكمة الشركات في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد ٢: ٦٧٥-٦٩٧.
- هيئة السوق المالية (٢٠١٠م)، لائحة حوكمة الشركات، الرياض: هيئة السوق المالية.

References:

- Abed, S., Al-Attar, A. and Suwaidan, M. (2012) Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence, International Business Research, Vol. 5, No. 1: 216-225.
- Ali shah, S. Z., Butt, S. A. and Hasan, A. (2009) Corporate Governance and Earnings Management: an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies, European Journal of Scientific Research, Vol. 26, No. 4: 624-638.
- Chalevas, Constantinos and Tzovas, Christos (2010) The effect of the mandatory adoption of corporate governance mechanisms on earnings manipulation, management effectiveness and firm financing, Managerial Finance, Vol. 36, No. 3: 257-277.
- Dechow P., Sloan R., and Sweeney A. (1995) Detecting Earnings Management, The Accounting Review, Vol. 70, No. 2 : 193-225.
- Healy, P.M, & Wahlen, J.M., (1999) A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting, Accounting Horizons, Vol.13, No.4: 365-383.
- Kouki, M., Atri, H. and Souid, S. (2011) Does Corporate Governance Constrain Earnings Management? Evidence from U.S. Firms, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 35: 58-71.
- Visvanathan, Gnanakumar (2008) Corporate Governance and Real Earnings Management, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 12, NO. 1.